التجارة الخارجية وأثرها فى التنمية الاقتصادية فى العـــراق

الدكتور عبد الرسول سلمان *

ملخص المقال :

يتناول هذا المقال بحث الخصائص أو الاتجاهات الجديدة فى تجارة العراق الخارجية خلال السنوات العشر الماضية بصورة خاصـــة ، وأهمية الصادرات النفطية منها فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية والميزانية الاعتيادية للدولة .

ومن أهم هذه الخصائص أو الاتجاهات :

١ — نمو القطاع العام وانكماش القطاع الخاص فى التجارة الخارجية خلال السنوات العشر الماضية . حتى أصبحت الدولة هى الموجه والمحتكر الوحيد لهذه التجارة . إلا أن هذا الاحتكار لم يزل غير كامل حتى الآن ؛ فقد بلغت الاستيرادات الحكومية فى كل من العامين الماضيين حوالى ٨٥٪ من مجموع الاستيرادات الكلية . أما الصادرات الحكومية فقد بلغت حوالى ٦٥٪ من المجموع الكلى لها ، وما تبقى من هذا وذاك فقد كان من نصيب القطاع الخاص .

٢ — الإيرادات من الصادرات النفطية استمرت تعمل على تغطية العجز المستمر فى الميزان التجارى العراقى . إذ أن مدفوعات العراق عن استيراداته كانت ولاتزال تزيد كثيراً عن ايراداته من صادراته غير النفطية

(*) الأستاذ بكلية الإدارة والاقتصاد — جامعة بغداد .

لكل عام ، أى أن عجزاً مستمراً كان يظهر فى الميزان التجارى العراقى . إلا أن هذا العجز كان يُسوى أو يغطى من إيرادات صادراتنا النفطية . فإذا أدرجت هذه الإيرادات فى هذا الميزان فعندئذ يتحقق فائض فيه ، إن هذا يشير إلى أو يدل على أهمية إيراداتنا النفطية فى تغطية العجز المتولد عن استيراداتنا اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية ورفع المستوى الاقتصادى فى القطـــر .

٣ ــ إن الاتجاه الجديد الآخر الذى يبدو واضحاً من الإحصاءات المتوفرة لدينا ، هو ذلك النمو المطرد فى قيم الاستيرادات والصادرات عبر السنين . إلا أن النمو فى قيم ونسب الاستيرادات زادت عما هى عليه فى حالة الصادرات .

٤ ــ إن نسب كل من الصادرات والاستيرادات إلى الدخل القوى تبدو عالية جداً خلال السنوات التى نحن بصددها الآن . وخصوصاً نسب الصادرات (النفطية وغير النفطية) إلى الدخـــل القومى . حيث أخذت هذه النسب تصل إلى ٥٠٪ أوأكثر فى بعض السنين. ومن المتوقع ارتفاعها أكثر من ذلك فى السنين المقبلة ، وذلك بالنظر لزيادة أسعار النفط الخام وزيادة إنتاجه . إن ذلك يعنى اعتماد العراق فى صادراته على سلعة واحدة هى النفط بالذات ، وإلى توفر العملات الأجنبية الصعبة نتيجة لذلك .

٥ ــ أما الاتجاه الآخر الذى يبدو واضحاً خلال السنوات القليلة الماضية ، فهو هذا التحول الكبير فى التوزيع الجغرافى فى تجارة العراق الخارجية ؛ حيث أن استيراداتنا من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية وچيكسلوفاكيا وغيرها من الأقطار الشرقية أخذت فى الارتفاع . أما استيراداتنا من المملكة المتحدة والولايات المتحده وألمانيا الاتحادية فقد أخذت فى الانخفاض .

° ° °

إن ما يمكن استخلاصه من هذه الخصائص أو الاتجاهات فى تجارة العراق الخارجية ، هى تلك الحقيقة المهمة التى تشير إلى اعتماد العراق على إيراداته النفطية للدفع عن استيراداته من السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية فى القطر ورفع المستوى الاقتصادى لأبنائه. بالإضافة إلى تمويل الميزانية الاعتيادية للدولة من هذه الإيرادات .

حيث أن الميزانية الموحدة التى تضم كلا من ١ — الميزانية الاعتيادية .

٢ — وميزانية التنمية ، تعتمد على الإيرادات النفطية فى تمويلها .

فإيراداتنا النفطية هى العامل المحرك الأساسى فى كل ذلك . وأن أى تغيير فى هذه الإيرادات أوفى قوتها الشرائية تؤثر بدورها على خطط التنمية، وعلى إنفاق الحكومة على أعمالها الاعتيادية وعلى مستوى الاستهلاك بصورة عامة(١).

لذا وجب العمل ، دائماً وأبداً ، وبشدة وجد ، لإبطال مفعول أو أثر كل العوامل أو القوى التى من شأنها التأثير فى حجم تلك الإيرادات أو فى قوتها الشرائية .

ومن أبرز تلك العوامل :

١ — أسعار النفط الخام ، فمن الضرورى الحصول على أسعار عادلة ومعقولة تتفق مع أهمية هذه المادة الحيوية الناضبة ، وما تقدمه للإنتاج

---

(١) فى الأول من نيسان (ابريل) عام ١٩٧٤ أعلن عن تخصيصات المنهاج الاستثمارى للسنة المالية ١٩٧٤ — ١٩٧٥ والذى اعتبر نافذ المفعول فى (١) من نيسان عام ١٩٧٤ . إن هذا المنهاج يتميز عن المناهج السابقة بضخامة تخصيصاته المقرر استثمارها فى القطاعات الاقتصادية المختلفة لهذه السنة ، والتى تمثل السنة الأخيرة من سنوات خطة التنمية القومية الخمسية. وقد بلغت مجموع هذه التخصيصات زهاء (١١٦٩) مليون ديناراً . وهى تزيد على ضعف تخصيصات السنة المالية السابقة . وذلك بسبب زيادة إيراداتنا النفطية لهذا العام . كما أعلن عن زيادة تخصيصات الاستيرادات والقوة الشرائية لدخول الأفراد . كل ذلك يدل على أهمية زيادة الإيرادات النفطية وأثرها فى التنمية والرفاهية الاقتصادية للقطر .

كطاقة أو كمادة أولية ، وخصوصاً وأن الطلب عليه فى تزايد مستمر . لذا فإنه من الضرورى النظر فى أمر تغيير أسعاره ورفعها وفقاً لهذا الطلب ، والعمل فى الوقت نفسه على جانب العرض لهذه السلعة بالتعاون مع الأقطار الأخرى المنتجة لها وعدم المنافسة فيما بينها لزيادته . وخصوصاً إذا لم يكن فى الإمكان استثمار كافة الإيرادات النفطية المتولدة عنه . أو عدم إمكان الحصول على سلع إنتاجية أواستهلاكية كافية لغرض التنمية . آخذين بنظر الاعتبار موضوع التنمية للأقطار النامية التى يمكن أن تتأثر تنميتها بارتفاع أسعار النفط فيها .

٢ ــ أسعار السلع الصناعية المستوردة :

إن أسعار السلع المصنعة فى ارتفاع مستمر . ونحن ننفق الكثير من إيراداتنا النفطية على استيراداتنا من هذه السلع ؛ فكلما ارتفعت أسعار هذه السلع ضعفت القوة الشرائية لإيراداتنا هذه . لذا وجب ربط أسعار النفط بأسعار السلع المصنعة ورفعها كلما ارتفعت وفق ما يسمى « بمبدأ السلم المتحرك » Escalator Principle . إن ارتفاع الأسعار أو التضخم الذى يجتاح الأقطار الصناعية ، لم يكن سببه ارتفاع أسعار النفط . بل على العكس من ذلك ، إذ أن من إحدى العوامل التى أوجبت ارتفاع أسعار النفط هو هذا التضخم فى أسعار السلع المصنعة فى هذه الأقطار .

٣ ــ تخفيض العملات الأجنبية الرئيسية

إن أسعار صرف العملات الرئيسية كالدولار الأمريكى والباون الاسترلينى هى فى تغير مستمر ؛ فقد خفض الدولار مرتين خلال السنوات القليلة الماضية ، فى المرة الأولى خفض بمقدار ٨٪ وذلك فى عام ١٩٧١ ، وفى المرة الثانية خفض فى عام ١٩٧٣ بمقدار ١٠٪ . كما خفض الباون الاسترلينى هو الآخر فى عام ١٩٦٧ وكذلك قبل ذلك فى عام ١٩٤٩ . وكل تخفيض

فى العملات الرئيسية هذه يؤدى إلى ضعف القوة الشرائية للإيرادات النفطية التى تستلم وتحسب وفق العملة المخفضة . كما أنها تؤثر حتما فى الأرصدة التى تجمعت سابقاً وأودعت بهذه العملات التى تم تخفيضها . وقد خسر العرب الكثير بسبب هذه التخفيضات .

لذا فإنه من الضرورى التعويض عن الخسائر التى تنجم عن ذلك ، وأن يصلح النظام النقدى العالمى ، بحيث يتحقق سعر صرف ثابت وقليل التغيير وأن يُقضى كلياً على إجراءات التخفيض الكيفية هذه .

* * *

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية